

العلاقة بين المؤسسة والبنك : محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية

أ. خالد منة

ملحق بالبحث، مركز البحوث في الاقتصاد
التطبيقي من أجل التنمية- الجزائر-

مقدمة:

شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وإفساح المجال للمبادرة الخاصة . ومست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وإن اختلفت درجة الإصلاح (التحرير) من قطاع إلى آخر.

كغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي، أولى الإصلاحات باعتماد قانون القرض والنقد في أبريل سنة 1990. وكان ذلك إيذاناً بانتهاء مرحلة والشروع في مرحلة أخرى . لقد كان الهدف الأسمى للقانون تنظيم القطاع المصرفي والمالي، بحيث أنشأ سلطة للضبط (بنك الجزائر)، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية (تعبئة الادخار، وتوزيع القروض). و يبدو أن الهدف الرئيس من وراء هذه الإصلاحات يقضي بأن تتحول ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص في المدى المتوسط.

على الرغم من عمليات التطهير المتواصلة التي استفاد منها القطاع المصرفي، التي هدفت إلى إرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة، وتحسين الأداء، والمردودية، فإن الواقع يثبت غير ذلك . فلا زالت البنوك الجزائرية تعاني من محافظ الديون المشكوك فيها أو المعدومة على المؤسسات العمومية العاجزة، هذت من جهة، ومن جهة أخرى، لا زالت المؤسسات، خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص، تشكو من صعوبة حصولها على القروض وتشير الإحصائيات أن البنوك الجزائرية توزع 45% من ودائعها في شكل قروض، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 65% في تونس و 70% في المغرب. وحتى وإن تعددت التبريرات وراء هذا الانخفاض الملحوظ في نسبة القروض الموزعة من قبل البنوك فهذا لا يعفيها من التساؤل حول نوع العلاقة التي تربط البنوك والمؤسسات الاقتصادية. هل هي علاقة سوية تستجيب لمقتضيات اقتصاد السوق، أم أنها علاقات لا ترتقي إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه في اقتصاد حر، لا تزال تهيمن عليه الذهنيات القديمة والبحث عن النشاطات الربعية . وما هو دور الإصلاح المصرفي في تحسين هذه العلاقة.

لقد عمدنا لإجابة على هذا التساؤل، إلى مساءلة الواقع عن طريق إجراء مسح ميداني شمل 750 مؤسسة من القطاعين الخاص والعام وهذا بطرح حزمة من الأسئلة عن رأي المؤسسات في الخدمات الأساسية المقدمة من قبل البنوك، وظروف تحضير ملف طلب القرض، ودرجة التمييز التي تستشعرها المؤسسات عند تلقيها الرد من قبل البنك . وهذا من أجل معرفة نوعية العلاقات التي تربط البنوك بالمؤسسات الاقتصادية . وقبل هذا سنحاول معرفة الظروف التي رافقت تحولات القطاع من النظام المركز إلى الإصلاحات، وهذا دون أن ننسى أن نشير إلى العلاقة التي تربط بين الإصلاح المالي و نمو الاقتصادي كقاعدة نظرية تنطلق منها هذه الورقة البحثية.

1. الإصلاح المالي كداعم للنمو الاقتصادي

تؤدي السياسات الرامية إلى تحسين أداء القطاع المالي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهو رأي تدعمه النظريات والأدلة معاً.⁽¹⁾ يرجع السبب النظري وراء ربط التطور المالي بالنمو في أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة من خلال ما يحققه من خفض التكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة . ويشجع النظام المالي الحديث نشاط الاستثمار من خلال تحديد فرص العمل الجيدة للعمل التجاري وتمويلها، وتعبئة المدخرات، ومتابعة أداء المديرين، والسماح بتداول المخاطر وتغطيتها وتنويعها وتيسير تبادل السلع والخدمات . وتؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

هناك اتفاق عام على أهمية استقرار الاقتصاد الكلي لنمو خدمات القطاع المالي . وينبغي للبلدان اعتماد سياسات اقتصادية مناسبة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع المالي، ووضع إطار مؤسسي وقانوني شفاف لأنشطة القطاع المالي.⁽²⁾ وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لوجود تنظيم ورقابة احترازيين، وإرساء حقوق قوية للدائنين وإنفاذ العقود.

فما الذي يكبح تطور القطاع المالي ؟ غالباً ما تكمن الإجابة في القيود وتشوهات الأسعار التي تفرضها الحكومة على القطاع المالي، والتي يكون الغرض الأساسي قنكج الحكومة من استخدام النظام المالي كمصدر للتمويل العام . ومن أمثلة هذه السياسات في الدول النامية ارتفاع الضرائب التضخمية، وارتفاع نسب الاحتياطي الإجباري، والائتمان المدعوم أو الموجه، والعقود التواطؤية بين المؤسسات العمومية والبنوك، وتقييد الائتمان، ووضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (أو معدلات العائد). ويشير إلى هذه العوامل مجتمعة بعبارة "الكبح المالي" (répression financière). وهناك أبحاث عديدة توضح أن مثل هذه السياسات يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي . وقد أوضحت بعض الأبحاث أن شدة درجة الكبح المالي تتسبب في انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يزيد على نقطة مئوية واحدة سنوياً.⁽³⁾

كذلك تؤيد الأبحاث الفرضية القائلة بأن تطور القطاع المالي يعطي دفعة للنمو الاقتصادي . وتشير مجموعة كبيرة من الدراسات إلى أن مستوى التطور المالي المبدئي هو مؤشر جيد للتنبؤ بالمعدلات التالية للنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال المادي ونمو الإنتاجية، حتى بعد تحييد عوامل الدخل والتعليم والاستقرار السياسي وتدابير السياسة النقدية والتجارية وسياسة المالية العامة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من التطور المالي تحقق نمواً أسرع من غيرها بمقدار 0,7 نقطة مئوية سنوياً.⁽⁴⁾ غير أن اتجاه العلاقة السببية لا يكون واضحاً في بعض الأحيان، لأن التطور المالي يمكن اعتباره تالياً للنمو أو مقترناً فعلياً سبباً للمثال، يمكن أن يؤدي تحسن تكنولوجيات الاتصالات إلى رفع كفاءة القطاع المالي . وبالمثل، قد ينمو القطاع المالي استشرافاً لحدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تنمو الخدمات المالية مع نمو المداخيل ومن ثم زيادة الطلب على الخدمات المالية.

(1) سوزان كرين وآخرون. "التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص1.

(2) نفس المرجع، ص3.

(3) راجع في هذا الصدد المقال :

Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin, 1992, "Financial Repression and Economic Growth," *Journal of Development Economics*, Vol. 39 (MONTH), pp. [5–30].

(4) راجع في هذا الصدد المقال :

Levine, Ross, 1997, "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda," *Journal of Economic Literature*, Vol. 35, No. 2, pp. [688–726].

ومجمل القول، أن تطور القطاع المالي يمكن أن يبطئ وتيرة النمو أو يعوق احتمالات تحققه . ولذلك ينبغي لصناع القرار في الحكومة تيسير عملية التطور المالي (*) ومساندتها، مع جعل مظاهر القضاء على مظاهر الكبح المالي عنصراً أساسياً في مجموعة السياسات التي يطبقونها لحفز النمو الاقتصادي والحفاظ عليه.

وأشارت دراسة حول التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽⁵⁾ إلى أن أداء بلدان المنطقة يعتبر معقولاً في مجالي التنظيم والرقابة، والانفتاح المالي ولكنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتقوية المناخ المؤسسي وتعزيز تطور القطاع المالي غير المصرفي، فيما يخص القطاع المصرفي، لاحظت الدراسة سيطرة قطاع مصرفي عام في كثير من دول المنطقة . حيث تتدخل الحكومة في تخصيص الائتمان وتنتشر الخسائر ومشكلات السيولة وتتسع فروق الفائدة . وفي أكثر من نصف بلدان المنطقة، يتسم القطاع المصرفي بارتفاع مستوى تركيز الأصول، حيث تمثل أصول البنوك الثلاثة الكبرى أكثر من 65% من الأصول الكلية للبنوك التجارية، ويصعب على البنوك الجديدة دخول السوق.

واحتلت الجزائر مرتبة متوسطة ضمن مجموعة ضمن تتكون أيضاً من تونس والمغرب، ومصر، في حين احتلت بلدان دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأردن ولبنان مراتب مرتفعة فيما يخص التطور المالي . أما البلدان التي تميز تطورها المالي بالانخفاض فتضم موريتانيا، وليبيا، والسودان، واليمن، وسوريا.

ومقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبين أن البلدان الأكثر تقدماً في مراتب التطور المالي تتسم في الغالب بالخصائص التالية : (1) استخدام أكثر كثافة للأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية؛ (2) حصص ملكية أقل للقطاع العام في المؤسسات المالية؛ (3) مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز المالية العامة أو انعدام مثل هذا التمويل؛ (4) درجة أعلى من التنظيم والرقابة الاحترازين؛ (5) موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل، بما في ذلك المهارات الإدارية والمالية؛ (6) مناخ قانوني أقوى.

تتسم الرقابة على القطاع المالي بشكل خاص بدرجة من الصرامة والتركيز تفوق ما نلاحظه في الرقابة على غيره من القطاعات الخاضعة للتنظيم أن هذه الرقابة لم تكن كافية لتجنب وقوع سلسلة من الإفلاسات في ا لبنوك الخاصة، حيث انهار بنك آل خليفة ليليه بنك الجزائر التجاري و الصناعي وتبعه بنك أعمال آخر (يونين بنك). ولحد الآن لم تضح الأسباب الحقيقية وراء سلسلة الانهيارات التي حدثت في البنوك الخاصة، وإن كان الواقع يظهر أن غياب الالتزام بالقواعد الاحترازية، وسوء ا لنية كانتا كافيتين للوصول إلى هذه النتيجة.

وفي ظروف مثل هذه المتمثلة أساساً في فقدان الجمهور للثقة في البنوك الخاصة، واستمرار البنوك العمومية في نفس طرائق العمل التي وكلت لديها مكامن لمقاومة التغيير والإصلاح مما يطرح التساؤل عن مصير هذه البنوك في ظل التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية و المصارف العربية عموماً التي تتمثل أساساً في⁽⁶⁾ :

- التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني الجغرافي وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة؛

(*) تقصد بعملية التطور المالي هنا، مفهومها واسعاً يتضمن عدة جوانب. ففضلاً عن تضمينها للمجمعات النقدي وأسعار الفائدة، تشمل أيضاً الانفتاح المالي، والتنظيم والرقابة، وأوجه التقدم التكنولوجي، ودرجة المنافسة، والقدرة المؤسسية مثل حقوق الدائنين.

(5) سوزان كرين وآخرون. مرجع سابق، ص.7.

(6) ناجي التوني (2003). الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، رقم 17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.3.

- اعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الانتاج . وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية فإن على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية؛
- دخول مؤسسات وشركات ما لية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات؛
- توافر الأدوات المالية والمصرفية المتكثرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة؛
- الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العربية بما يكفل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي؛
- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التأمين تحت سقف واحد وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية، وهو ما يعرف باستراتيجية المصرف الشامل؛
- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثال نسبة الملاءة " معيار بازل لكفاية رأس المال " والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة و لا سيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصا فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية؛

2. المنظومة المصرفية الجزائرية : من التخطيط إلى التحرير

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المركزي المخطط، أبعدت على إثره الظاهرة النقدية من دائرة القرار الاقتصادي. ويمتاز هذا النوع من الاقتصاد، بمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساس لتمويل الاقتصاد، أو ما عا يعرف باقتصاد الاستدانة.

ويتميز هذا الاقتصاد بصفة عامة، بعدم مرونة أسعار الفائدة، وبإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان، أو انعدام أو ضعف نمو أسواق رؤوس الأموال⁽⁷⁾. ومن الميزات التي يختص بها هذا النوع من الاقتصاد استخدام الاستدانة "كعامل مساعلم" تطبيق أسعار فائدة منخفضة لتشجيع النمو الاقتصادي . ويمكن التحقق من ذلك في ظرف يسوده النمو، بيد أن ذلك لا يمكن التأكد منه في حالة الركود الاقتصادي . فقد يزيد ارتفاع مستوى المديونية من خطر عدم ملاءة المؤسسات الإنتاجية مما ينجم من أثر سلبي على النشاط الاقتصادي . وهذا ما لوحظ فعلاً في الفترة ما بين 1986 و 1991، حيث عرف اقتصاد الاستدانة مرحلة كساد حاد، بفعل نزوب الموارد التمويلية بفعل الهزة النفطية . واتضح ذلك جلياً في محافظ المصارف التجارية التي أصبحت تحتوي على ديون على المؤسسات العمومية مشكوك في تحصيلها، وقد تكون منعدمة . مما أدى إلى تكبد الجهاز المصرفي خسارة معتبرة كان نتيجتها انخفاض سيولته. وهذا ما حدا بالمصارف إلى التقليل من منح القروض.

(7) كريم جودي وكمال رضوان ياسين بادسي. السياسة النقدية في الجزائر، في السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996، ص.300.

1.2. مرحلة الاقتصاد المخطط.

يقوم اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي بهذه الطريقة على تصور مزدوج للتسيير النقدي، فهو مبني من ناحية على الاعتقاد بمبدأ "حيادية النقود" نانياً على أسلوب التوزيع الإداري للقروض وقد ضم قانون المالية لسنة 1966 وما تلاه عدة تدابير يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إلغاء الحد الأقصى لمساهمات المصرف المركزي في تمويل الخزينة العمومية؛
 - انتقال سلطة تسيير النقد والقروض إلى وزارة المالية؛
 - تحديد ثلاثة أنماط لتمويل الاستثمارات المخططة، من بينها إعادة الخصم الآلي للقروض المتوسطة الأجل لدى البنك المركزي؛
 - اقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقاً لقائمة تعدها وزارة المالية؛
 - إجبار المؤسسات العمومية على توطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية الموجودة؛
 - إحتماليات رأس المال العامل للمؤسسات العمومية بالقروض بطريقة آلية، هذا ما جرّ إلى ارتفاع مديونيتها قصيرة الأجل تجاه البنوك التجارية.
- في خضم هذه الأجواء، انتقلت السلطة النقدية إلى وزارتي التخطيط والمالية، في حين أوكلت للبنك المركزي المهام العادية على غرار إعداد وتسيير الإحصائيات النقدية. ولم يكن النقد مسيراً لا من حيث الكمية ولا من حيث الهيكل، بل كان مجرد مصدر التمويل المحلي للمخطط التنموي . وبالتالي امتزجت مهام البنك المركزي مع البنوك التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي والكل يتبع سلطة نقدية ممثلة في وزارتي التخطيط والمالية.

2.2. قانون النقد والقروض : القطيعة مع الممارسات القديمة

بدأت مرحلة أولى لمحاولة إصلاح الوضع القائم، وهذا في عقد الثمانينيات. بيد أن الإصلاح الجذري لم يبدأ فعلياً إلا مع بداية عقد التسعينيات مع اعتماد قانون النقد والقروض المؤرخ في 1990/04/14.

أ. الثمانينيات

شملت الإصلاحات الهيكلية في البدء القطاع العمومي الإنتاجي في سنة 1983 بإعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار من مركزي إلى لا مركزي. وشهد القطاع الفلاحي بدوره إصلاحات تمثلت في خصوصية المزارع المملوكة للدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات . ومست هذه الإصلاحات القطاع المصرفي والنقدي كذلك. فقد أعيدت هيكلة القطاع بإنشاء مصرفين جديدين، وذلك بتحويل جزء من نشاط ومحفظة مصرفين قائمين، بيد أن الأمور لم تتغير فيما يخص دور المصارف.

وحمل القانون المصرفي الذي صدر في سنة 1986 بعض التغيير خاصة فيما يتعلق بدور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين . وأنيطت بالبنك المركزي مهام "جديدة" تمثلت في تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساساً على حصص إعادة الخصم، كما أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات.

وعرف الإصلاح الهيكلي مرحلة نوعية سنة 1988، بعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، التي أصبحت تسيّر وفقاً للمبادئ التجارية والمردودية . إلى جانب ذلك، ألغى التوطين الإجمالي الوحيد،

كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية . لقد كان هذا إيذاناً لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي، تفصل بين دور الأعران الاقتصاديين ودور الدولة في تمويل تراكم رأس المال.

ب. قانون النقد والقرض

سمح اعتماد قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 بالتأسيس للنظام المصرفي ذو المستويين، وتنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية . كما أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والاعتماد في ظل استقلالية واسعة، وأبعد أي تدخل إداري عن القطاع المصرفي. ووضع القانون قيوداً على مدى تأثير المالية العامة على النقد، وذلك بعزل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال ما يلي:

- وضع سقف لقرض البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجبارياً في كل سنة؛
- إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14 أبريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة؛

- إزالة الاككتاب الإجباري من طرف المصارف التجارية لسندات الخزينة.
وجرى إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان، وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من العمليات المصرفية من جهة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير المصارف والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، من جهة أخرى.

وفضلاً عن ذلك، أسس قانون النقد والقرض سلطة نقدية تتميز بكونها :

1. وحيدة، تتمثل في مجلس النقد والقرض؛
2. منظمة في إطار الدائرة النقدية، وبالضبط في إطار البنك المركزي؛
3. تتمتع باستقلالية لازمة في إعداد وأداء السياسة النقدية.

كما أعاد هذا القانون كل الاعتبار للوظائف المصرفية التقليدية من حيث تسيير وتحديث وسائل الدفع، وجمع وتعبئة الادخار، وترشيد نشاط الائتمان وكبرس القانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجـ نبي، دون تمييز ودون وضع أي قيود للشراكة.

3. إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر : الواقع والآفاق.

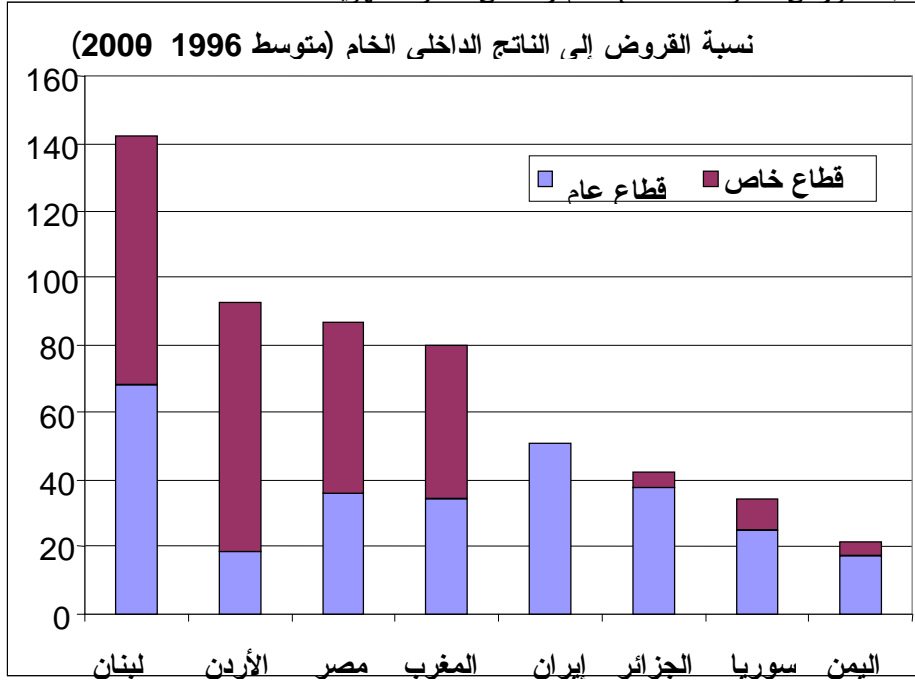
تم اعتماد 15 بنكاً خاصاً منذ 1998 في إطار الإصلاحات التي تم مباشرتها لإصلاح القطاع المصرفي . في حين أنّ البنوك العمومية لا زالت تعاني من الخسائر مما يشكل عبئاً كبيراً على القطاع المالي الصغير . وقامت السلطات العمومية بتقديم السيولة بدون شروط، حيث مثلت هذه التسيقات نصف القروض البنكية في سنة 1998. وشهدت البنوك العمومية إعادة رسميتها بصفة متتالية، وهو ما مثل 4% من الناتج الداخلي سنوياً ما بين 1990-2002. وهو نتيجة للقروض المشكوك فيها أو المدومة على المؤسسات العمومية التي أذى بالقطاع المصرفي إلى تحمله خسائر معتبرة . وواصل القطاع المصرفي في الجزائر تحمل الخسائر على القروض المشكوك فيها، والموقف السلبي للسلطات، والانتظار جعل من كل عملية لتحرير مسيري البنوك العمومية وجعلهم أكثر مسؤولية غير ذات جدوى . وأدى انهيار أكبر بنك خاص في بداية سنة 2003 إلى اهتزاز مصداقية البنوك الخاصة لدى الرأي العام، كما أنّ السلطات العمومية لم تقم بتقديم المساعدات لمساعدة البنوك الخاصة المتعثرة.

1.3. واقع إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر

تعتبر الجزائر أحد البلدان القلائل التي لا زال يهيمن عليه قطاع مصرفي عمومي سواء أكان ذلك بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة . وتستحوذ البنوك العمومية الستة على السوق حيث تمثل أكثر من 90% من أصول النظام المصرفي . وإلى غاية 1999، كانت البنوك العمومية لا تزال تستقطب 80% من مجمل القروض الموزعة . ولم يشهد القطاع الخاص دخوله في هذا المضمار إلا مؤخراً، حيث شهدت القروض الموزعة القطاع العام انخفاضاً محسوساً، لتبلغ النسبة 65% من مجمل القروض الممنوحة (الشكل 1). وتشير التقديرات لسنة 2002 إلى انخفاض آخر في هذه النسبة يمكن أن تصل إلى 56% . وارتفع بالتالي نصيب القطاع الخاص من القروض البنكية كنسبة إلى الناتج الداخلي الخام إلى 7% في سنة 2001. وعلى الرغم من أن نسبة القروض إلى القطاع الخاص (النسبة للناتج الداخلي الخام) ليست مرتفعة عن مثيلاتها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقيت نسبة القطاع الخاص متدنية، في المتوسط خلال الفترة 1996-2000، في مستويات منخفضة عن التي كانت مسجلة في بلدان المنطقة (الشكل 2).

بالنسبة للسلطات العمومية في الجزائر، مثلت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، ديوناً كبيرة الحجم، مما أدى إلى ارتفاع الحاجيات المالية إلى مستويات أعلى من تلك المتعلقة بالعجز في الميزانية . وجرت عملية إعادة الهيكلة المالية للبنوك والمؤسسات العمومية على مرحلتين، حيث جرت المرحلة الأولى ما بين 1991-1994 أما المرحلة الثانية فجرت بين 1995-1998 . وبلغت التكلفة الإجمالية لهذا العملية، بما فيها إعادة رسملة البنوك العمومية حوالي 840 مليار دينار⁽⁸⁾.

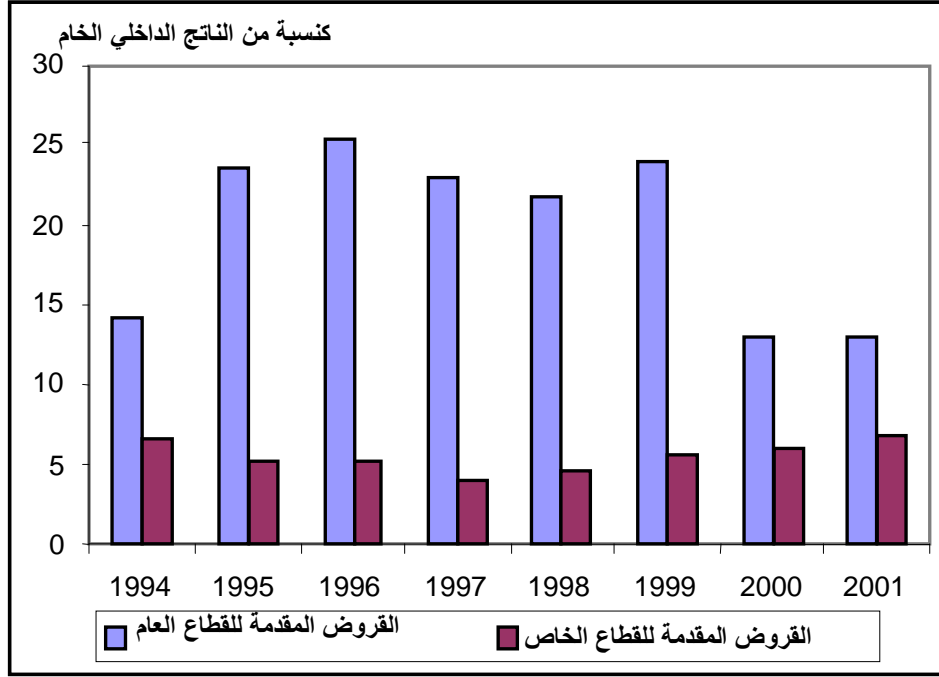
الشكل 1. نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص - مقارنة جهورية -



(8) منذ سنة 1992، ولغاية اليوم، جرت عملية تطهير محافظ البنوك العمومية من القروض المعثرة عن طريق استعادة القروض المشكوك فيها التي كانت على المؤسسات العمومية من قبل الخزينة العمومية. وقدّر المبلغ الأولي في نهاية سنة 1992 بـ 275 مليار دينار، متبوع بعملية شراء أخرى قدرّت بـ 167 مليار دينار، تتعلق خاصة بقروض القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، في حين خصص مبلغ 92 مليار دينار لشراء قروض قطاع السكن، والمتأخر من ديون الفلاحين بقيمة 25 مليار دينار.

Source : Banque Mondiale. (2003) « STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE: Soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale », Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, DC.

الشكل 2. توزيع القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص [2001-1994]



Source : Banque Mondiale. (2003) « STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE: Soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale », Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, DC.

تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفي في الجزائر (الجدول 1) بحيث تستحوذ على 90% من أصول القطاع . ولا تزال حصة البنوك الخاصة هامشية حتى بعد اعتماد أول بنك خاص في سنة 1998. وبعد سلسلة الاهتزازات التي حدثت في القطاع لا يبدو أن ستتغير بشكل متسارع . على غلم منم أن تقارير صندوق النقد الدولي ⁽⁹⁾ على ضرورة الشروع حالاً في خصخصة بنك عمومي على الأقل، وبعدها يتم الشروع في خصخصة باقي البنوك العمومية في فترة تمتد على خمس سنوات . يؤدي بيع البنوك العمومية بصفة تدريجية التخلص من حالة الانسداد التي تعاني منها ا لبنوك خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد . حيث لا يوجد نظام مصرفي يعتمد على البنوك العمومية كعمود فقري دون أن يؤدي ذلك إلى تحملها خسائر معتبرة أو مساهمتها

(9) International Monetary Fund .(2004), Algeria : Financial Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics : Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision, IMF Country Report No04/138, Washington, D.C.

بشكل جدي في التنمية الاقتصادية وبعد عدة عمليات للإفقاذ، لا زالت البنوك العمومية في الجزائر تحتاج إلى إعادة هيكلة مالية. لكن التحدي الكبير يتعلق بإعادة هيكلة عملياتها حتى يمكنها من استقطاب مشترين محتملين.

جدول 1. هيكلة النظام المالي في الجزائر (مليار دينار)

الخصبة في الناتج الداخلي الخام	الخصبة من إجمالي الأصول	الأصول	
75,7	92,8	3231,8	البنوك
68	83,4	2903,2	البنوك العمومية
7,7	9,4	328,6	البنوك الخاصة
2,2	2,8	96	شركات التأمين
3,6	4,4	153	المؤسسات المالية
81,5	100	3480,8	الإجمالي

Source: International Monetary Fund. (2004), *Algeria : Financial Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics. Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision*, IMF Country Report No04/138, Washington, D.C. p.25.

مثل الشراء المتراكم للقروض المشكوك فيها على المؤسسات العمومية أكثر من 50% من المبلغ المتوسط لحجم القروض الموجهة للاقتصاد. كانت السبب في ارتفاع كبير للمديونية العمومية الداخلية . وفي المجموع، تتكون حوالي 90% من مجمل المديونية الداخلية للجزائر (حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام)، أساساً من السندات العمومية المصدرة لشراء القروض المتعثرة من أجل إعادة التوازن المالي للبنوك العمومية.

جرت عملية شراء جديدة للقروض المتعثرة في سنة 2001 هذا لتكملة عملية التطهير المالي لميزانيات البنوك العمومية . وتم مبادلة القروض المشكوك فيها مقابل سندات الخزينة على المدى الطويل، بتاريخ استحقاق على مدى 20 سنة بنسبة فائدة تقدر بـ 6% . وبلغت قيمة القروض المتعثرة التي تم شراؤها حوالي 346 مليار دينار. وخصص مبلغ 167 مليار دينار لإعادة شراء القروض المشكوك فيها لقطاع السكن التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط . في حين قدر مجموع مبالغ العمليات السابقة بـ 224 مليار دينار. وبلغت التكلفة الإجمالية لعملية التطهير 15% من الناتج الداخلي الخام، موزعة على 20 سنة. ومن أجل أن تتطابق نسبة كفاية رأس المال، تم إعادة رسملة بنكين عموميين (بنك الجزائر الخارجي، وبنك التنمية المحلية) سنة 2001، وتم إعادة رسملة بنك عمومي ثالث سنة 2002. قدرت المبالغ المخصصة لهذه العملية بـ 50 مليار دينار. واعتبرت السلطات العمومية أن التطهير الأخير سمح من الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة المالية للبنوك العمومية . وحسب تقديرات - ولكن

لم يتم التحقق من هذا عن طريق فحص دقيق لميزانيات البنوك العمومية - فإنه يلزم تعبئة 130 مليار دينار لتغطية القروض المتعثرة وتحسين المؤونات المخصصة لها، خاصة بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الجزائر الخارجي، و البنك الوطني الجزائري. تماثل التكلفة الميزانية، وشبه الميزانية لعملية الإنقاذ المالية للبنوك العمومية في الجزائر ، تلك المسجلة في الدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، وإن كانت في المجال الأعلى المسجل في هذه البلدان -وهي تشابه النسبة المسجلة في بلغاريا وجمهورية التشيك (42 و26) الناتج الداخلي الخام على التوالي) ولكنها مرتفعة جداً عن النسبة المسجلة في بلدان البلطيق. وشهدت عملية الإنقاذ المالي للبنوك العمومية الجزائرية نفس النقائص التي سجلت في دول أوروبا الوسطى والشرقية . وهذا لعدم اتباع عملية التطهير بعملية إعادة هيكلة عميقة للبنوك - وبعبارة أكثر أهمية-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاجزة . تشير التجربة المستقاة من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال إلى أن هذه المقاربة غالباً ما تؤدي إلى ظهور القروض المتعثرة، وأنها لم تكن مرضية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المتعلقة بإخفاقات جديدة من قبل البنوك. إلى غاية وقت قريب، كانت معظم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية في الجزائر تأخذ شكل الكشف البنكي . وعادة ما كانت تمنح هذه القروض دون الرجوع إلى الوثائق المبررة ودون إبرام عقود قروض واضحة مع تاريخ استحقاق يملك قوة تنفيذ. ومنذ سنة 1996م جهود كبيرة لتقليل اللجوء إلى هذا النوع من القروض وتشجيع ممارسات أكثر شفافية وموضوعية عند منح القروض . وتزامنت عملية إعادة رسملة البنوك بإدراج "عقود النجاعة" بين الحكومة ومديري البنوك . وتهدف عقود النجاعة إلى جعل مسير البنوك مسؤولين عن احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر، وبالتالي تم فصل التسيير عن ملكية البنوك العمومية. ويمكن أن تساهم عقود النجاعة في تشجيع البنوك للبحث عن منافذ جديدة في السوق غير المؤسسات العمومية وهذا عن طريق إعطائها أكثر حرية في منح القروض على أسس تجارية. غير أن هذه العقود يمكن أن تكون محل تساؤل خاصة فيما يتعلق بنجاعتها في تعديل بشكل دائم تحفيز قروض البنوك للمؤسسات العمومية، وتخفيض التكاليف الميزانية المتعلقة بإعادة شراء القروض المشكوك فيها . ومنذ إدراج عقود النجاعة، عندما كانت البنوك العمومية تمنح القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، أضحت هذه القروض يُشكل لها مؤونات عن طريق تحويل أموال من الخزينة العمومية للبنوك . وحتى وإن كانت العلاقات بين البنوك العمومية والمؤسسات العمومية لم تنقطع بعد، تم تسجيل بعض التطور بفعل أن الإجراءات الجديدة تقوم بتحويل الخصوم التابعة للدولة كدعم "خارج الميزانية" للمؤسسات العمومية، التي تمر عبر وساطة للبنوك العمومية. إذا كانت بعض المؤسسات العمومية التي لا زالت تسيير بخسارة يجب الاحتفاظ بها لضرورات اجتماعية وأخرى للسياسات القطاعية، فمن المهم أن يتم استبدال قروض البنوك العمومية (حتى مع وجود تمويل من قبل الخزينة) بإعانات شفافة في الميزانية، بشكل يقطع العلاقات بين هذه المؤسسات والبنوك العمومية وتساهم أيضاً في استعادة ملاءة النظام المصرفي على قاعة دائمة.

2.3. آفاق الإصلاح المصرفي في الجزائر

لا يبدو أن نوعية محافظ قروض البنوك العمومية ستتغير، إلا إذا حدث تحسن في الوضعية المالية لزابانهم الكبار، المُشكلين أساساً من المؤسسات العمومية. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، لا زالت نسبة كبيرة من المؤسسات العمومية من القطاع الإنتاجي في الجزائر تعاني من مشاكل مالية . وتشير بعض التقديرات بأن المديونية الحالية للمؤسسات العمومية الكبرى تبلغ حوالي 200 مليار دينار، غير أن هذا الرقم يُلال في ارتفاع باعتبار الخسائر الكبرى المتعلقة بالاستغلال . ومرة أخرى، يمكن لبعض القروض الحالية للمؤسسات العمومية أن تكون موضوعاً لإعادة شراء من قبل الخزينة في السنوات القادمة، سواء لاعتبارات عدم الملاءة أو في إطار برامج إعادة هيكلة المؤسسات أو البنوك العمومية قبل خصوصتها. وبالتالي فإن إصلاح المنظومة المصرفية يجب أن يصاحب

مجهود معزز لإعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية لإعادة تخصيص الموارد لصالح الاستثمارات الإنتاجية والسماح بظهور مؤسسات خاصة ديناميكية.

بالموازاة مع إصلاح المؤسسات العمومية، على النظام المصرفي الجزائري أن يشهد هيكلة عملية جذرية من أجل استعادة الملاءة على أساس قاعدة دائمة . ويساهم تعزيز الحوكمة داخل البنوك العمومية الجزائرية، وتحسين المعلومات حول النجاعة المالية بالتطابق مع معايير المعلومات المتعلقة بالبورصة، في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة. ويجب على المؤسسات المالية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يخص قرارات الإقراض والاستثمار . و يتطلب هذا تدعيم دور سلطة المراقبة من أجل حماية ملاءة النظام المصرفي وخاصة في ظل الوجود المتزايد للبنوك الخاصة.

غير أن قدرة النظام المصرفي الحالي، الذقيمين عليه البنوك العمومية، على تلبية احتياجات التمويل لاقتصاد الذي بدأ بالانفتاح شيئاً فشيئاً على القطاع الخاص يجب أن تعزز، خاصة بتحسين قدرات البنوك على تقويم مخاطر القروض . ويظهر جلياً ضرورة مراجعة دور الدولة في النظام المصرفي الجزائري . ومن غير المؤكد أن تشهد نجاعة القطاع المصرفي بعض التغيير على المدى القصير بدون بيع بنك أو عدة بنوك عمومية لمجموعة خاصة أو لمستثمرين إستراتيجيين أجنب. وهو ما يدعو إليه صندوق النقد الدولي (الجدول 2)

جدول 2. أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي

السياسة المنتهجة	الخطوات المتبعة
حوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط	الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة إعطاء مهلة 5 سنوات للبنوك المتبقية للخصوصة ، والتخلي عن العملية إذا لم تكن مجدية تعزيز الرقابة على أداء مديري البنوك تحرير تمويل المؤسسات العمومية العاجزة وهذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة، وهذا بالموازاة مع مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية
تحسين محيط الأعمال لتقليل من التكاليف	تعزيز المراقبة وشفافية الحسابات تعزيز قواعد الحيطة والحذر تحديث نظام الدفع تدريب القضاة على القضايا المالية والتجارية
تكيف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات ودورات القروض في شكل يقلل من المخاطر	مضاعفة طرح سندات الدين العام لتيسر السيولة الدفع المسبق للديون الخارجية واستبدالها بديون داخلية خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق ما بين البنوك

8..International Monetary Fund .(2004), *op.cit.* p : **Source**

يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة البنوك العمومية إلى غلقها أو حوصصتها بشكل جزئي أو كلي . ويمكن أن تتضمن الخصخصة مقاربتين اثنتين الأولى الانفتاح على السوق، أما الثانية فهي البيع لمستثمر استراتيجي . يسمح الانفتاح على السوق

لصغار المستثمرين المشاركة، لكنها هذه العملية تطرح عدّة تساؤلات فيما يخص ضعف الهياكل المخولة لها الإشراف على عملية الحوكمة كمعظم البلدان النامية التي شهدت لعملية خصخصة البنوك عن طريق السوق المالي أثمر ذلك عن بنك ضعيفة الفعالية . وفي الهصدد عمد مدراء البنوك المعنية إلى اتخاذ مخاطر مغالى فيها، و "اللعب" بسياسة القروض، وعادة ما كانوا يستعملون مصادر البنوك من أجل التدخل في الحياة السياسية وتهيأ البنك الوطني للدخار في المجر خير مثال على ذلك . أما فيما يخص الخصخصة عن طريق البيع لمستثمرين استراتيجيين مع الاحتفاظ بالمراقبة على التسيير، يمكن أن تؤدي إلى عملية ذات دلالة وينصح بما لبعض البنوك العمومية . ولا يمكن لعملية الخصخصة أن تنجح إلا إذا تم اللجوء إلى طرائق شفافة بالتعاون مع الخبراء الدوليين ذوي الخبرة، والمناقصات الدولية.

4. محاولة تقييم الأداء في ظل الإصلاحات عن طريق المسح الميداني

قامت فرقة البحث "التمويل والنقد" التابعة لمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بالجزائر بإجراء مسح ميداني شمل 750 مؤسسة اقتصادية (عمومية وخاصة) في إطار بحث أشمل يتعلق بدراسة المشاكل المتعلقة بالنمو . يل وأثرها على النمو الاقتصادي، في خضم الوضعية الحالية التي تتسم بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق . تتميز الوضعية الحالية بنمو متزايد لحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، في حين أن القطاع العام لا يزال يراوح مكانه، وإن كانت السلطات العمومية عازمة على المضي قدماً في عملية الخصخصة مستترة منها المؤسسات العمومية الخاصة التي تعتبر استراتيجية (سوناطراك، وسونلغاز، وشركة النقل بالسكك الحديدية). أما القطاع المصرفي، فرغم عمليات الإصلاح التي شرع فيها، والتطهير المالي الذي استفاد منه، لا يزال يعاني من مشاكل على مستوى الملاءة المالية من جهة، وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق بما تعنيه من فعالية في تقديم الخدمات، وارتفاع المردودية . ويبدو أن مستقبل المؤسسات الجزائرية، في ظل المنافسة المتزايدة بفعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، مرتبط أساساً بإمكانات تمويل النشاطات الاستغلالية والاستثمارية لهاته المؤسسات من قبل البنوك الجزائرية. يهدف هذا المسح لفهم واقع العلاقات بين المؤسسات والبنوك في الجزائر، وهذا عن طريق التساؤل عن الخدمات الأساسية المقدمة من قبل البنوك لربائنها (الوقت الضروري من أجل الحصول على دفتر الشيكات، والتحويل البنكي)، والإجراءات الإدارية لتقديم طلب قرض، والوقت المستغرق لدراسة ملفات القروض من قبل البنوك . وبالتالي محاولة تقييم الأداء بشكل أولي من قبل المؤسسات تجاه البنوك التي تتعامل معها . وعن نسبة الوساطة المصرفية فقد تم حسابها عن طريق نسبة قروض الاسـ تغلال والاستثمار في تمويل نشاط المؤسسة.

1.4. تحديد المؤسسة

في هذه الفقرة سنحاول معرفة الشكل القانوني للمؤسسات المسووحة، والأقدمية في النشاط، وعدد المستخدمين، والقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، وكذا التوطن البنكي، بمعنى البنوك التي تتعامل معها المؤسسات وتملك حسابات فيها.

1.1.4. الشكل القانوني

حسب الشكل القانوني للمؤسسات، معظم المؤسسات المسووحة يتمركز في القطاع الخاص الذي يأخذ شكل شركة المساهمة المحدودة والتوصية المحدودة.

2.1.4. الأقدمية في النشاط

فيما يخص أقدمية نشاط المؤسسة، يظهر أنه أكثر من نصف المؤسسات المستجوبة

(51%) تم إنشاؤها قبل سنة 1996. أما المؤسسات الأخرى (49%) فقد تم إنشاؤها في السنوات الخمس الأخيرة، وكانت معظمها تابعة للقطاع الخاص. وتبقى سنة 1998، سنة استثنائية، بحيث شهدت إنشاء 60% من المؤسسات تابعة للقطاع العام. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بإنشاء المؤسسات التابعة (الفرعية) الناجمة عن حل المؤسسات العمومية الكبيرة.

3.1.4. عدد المستخدمين

يسمح عدد المستخدمين المصرح به من قبل المؤسسات المسموحة بإعطاء نظرة عن حجم العينة الذي تم أخذها في المسح. بلغ عدد المستخدمين المصرح به 136000 أما رقم الأعمال المصرح به فبلغ 183 مليار دينار. هذه الأرقام لا يمكن الاستهانة بها بالنظر أنها تغطي حوالي 29% من النشاط الصناعي المنتج وفيما يخص رقم الأعمال فالعينة تغطي حوالي نصف المستخدمين في نفس الصناعة (50,5%).⁽¹⁰⁾

4.1.4. القطاع الاقتصادي

تغطي العينة معظم القطاعات الاقتصادية، ويعطي التقسيم عبر القطاع الأرقام التالية :

- 32,9 % في قطاع الصناعة المنتجة؛

- 26,5 % في قطاع الخدمات، والنقل، والاتصالات؛

- 28 % في قطاع الأشغال العمومية والبناء.

5.1.4. التوطين البنكي

غالبية المؤسسات المسموحة (95%) لديها حسابات في البنوك العمومية الخمس. حيث يحوز البنك الوطني الجزائري 25% من المؤسسات، متبوعا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (21%). أما البنوك الثلاث المتبقية (الجزائر الخارجي، وبنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري) فتحتل نفس المرتبة مع حصص تقدر بـ 16%.

أما باقي المؤسسات، فتركز في البنك الخاص آل خليفة بنسبة تقدر بحوالي 3% (*).

تعدد أسباب اختيار البنك من مؤسسة إلى أخرى. فـ 46% من المؤسسات صرحت بأنها لم تختار البنك الذي تتعامل معه، مما يجب الحصول على المزيد من المعلومات لتوضيح هذه الظاهرة في بادئ الأمر يمكن أن نفسر هذه الحالة بدرجة المركزية التي كان تميز الاقتصاد الوطني في فترة السبعينيات، حيث كانت البنوك العمومية تتميز بالتخصص وبالتالي فإن المؤسسات العمومية يتم توطينها حسب طبيعة نشاطها في البنك الذي يوافقها. 27% منها تم إنشاؤها غداة الاستقلال، أما المؤسسات التابعة لنفس الفئة (19%) فقد تم توطينها على أساس القرب الجغرافي. أما المؤسسات المتبقية (54%)، فهي حرة في اختيار البنك الذي تتعامل معه. والذي دفعها لاختيار هذا البنك من دونه يعود إلى الاعتبارات الشخصية في 12,5% من المؤسسات، في حين أن 41,3% من المؤسسات دفعته سمعة البنك إلى اختياره.

وتعطينا الإجابات حول الاختيار بين الاسم التجاري للبنك أو الوكالة بعض الإيضاحات في هذا الصدد. فحوالي 53% من المؤسسات تعتمد على الوكالة الأقرب إليها جغرافياً. ومن هنا فإن التحليل الذي يمكن أن نورد في هذا الصدد، هو أن الوكالة يتم اختيارها تلقائياً بفعل قربها الجغرافي. كما أن اختيار الوكالة يرجع في 62% من الحالات إلى العلاقات الخاصة التي تربط المؤسسة مع الوكالة. أما فيما يخص البنك، فإن 67% من المؤسسات المستجوبة صرحت أن نوعية الخدمات وسمعة البنك هي التي دفعته لاختيار البنك.

(10) تم إجراء هذه المقارنة على أساس التقديرات بين متغيرين اثنين من قبل وزارة الصناعة والتي تخص النشاط الصناعي المنتج في سنة 2001.

(*) تم إجراء هذا المسح في نهاية سنة 2002 وبداية سنة 2003، وهذا قبل أن تصدر اللجنة المصرفية قرارها محل البنك ووضعه محل تصفية.

2.4. نوعية الخدمات المصرفية القاعدية

في هذه الفقرة، تم اللجوء إلى الأسئلة من نوع ما هي المدة التي تقضيها في انتظار حصولك على دفتر الشيكات، وما هي مدة الانتظار لتحويل الأموال من حساب إلى حساب . بالنسبة للسؤال الأول، فيجب انتظار، في المتوسط 14 يوماً للحصول على دفتر الشيكات، وإن تصل هذه المدة إلى أكثر من ثلاثة أسابيع في القرض الشعبي الجزائري . وتنخفض هذه المدة إلى تسعة أيام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية . لكنها تبقى رغم ذلك بعيدة عن المدة المسجلة في بنك آل خليفة، حيث لا تتعدى هذه المدة يومين في المتوسط إن المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة يعطينا فارقاً بـ 1 إلى 2 . بمعنى أنه يجب انتظار 7 أيام للحصول على دفتر الشيكات في بنك خاص، في حين يجب انتظار 15 يوماً في بنك عمومي للحصول على دفتر الشيكات. تنتظر المؤسسات العمومية مدة أطول للحصول على دفتر الشيكات . وهذه النتيجة يجب ربطها بالنتيجة السابقة، كونها موطنه لدى بنوك عمومية، وبالتالي عليها أن تنتظر أكثر من المؤسسات الخاصة.

تكتسي مسألة التحويلات المالية أهمية بالغة حيث تساهم مدة تنفيذ المدفوعات بسرعة دوران التدفقات . ويتأثر المتعاملون بشكل خاص بهذه السرعة . ويمكن أن نفترض بالنتيجة، أنه كلما كانت مدة تنفيذ المعاملات طويلة، كلما كان ذلك مدعاة لأن تتم هذه المعاملات في القطاع غير الرسمي . ويمكن التحقق من ذلك خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمكن أن تؤثر عليها مشاكل الخزينة بشكل شبه يومي على السير الحسن لنشاطاتها.

تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوماً حتى يصبح حسابها دائناً وهي فترة أطول بقليل من الفترة التي تمضيها المؤسسات في انتظار دفتر الشيكات ولا يبدو أن الاختلاف بين البنوك ذو بال . ويرجع التقارب في المدة بين البنوك إلى التداخل في العمليات بين مختلف البنوك لتنفيذ مثل هذه العمليات . وحتى وإن كانت السلطات العمومية تملك النية في تغيير الأمور فإن الواقع لا يبدو أنه يوحى بذلك.

وصرح عدد من المؤسسات أنه يوجد في الواقع ثلاثة أنواع من المدد المتعلقة بتنفيذ التحويل المالي . تتعلق المدة الأولى بالتحويلات بين وكاليتين تابعتين لنفس البنك وتقع في نفس المنطقة الجغرافية، وتمتد هذه المدة من يوم إلى ثلاثة أيام. المدة الثانية يمكن أن تستغرق أسبوعاً واحداً، ويتعلق الأمر بوكاليتين تابعتين لبنكين مختلفين وتقعان في نفس المنطقة الجغرافية . أما النوع الثالث من المدد، فيخص وكاليتين تابعتين لبنكين مختلفين وتقعان في منطقتين مختلفتين، في هذه الحالة، يمكن أن تمتد مدة التحويل إلى أكثر من شهر.

تصبح هذه الأمور ذات دلالة إذا أمكن مقارنتها مع غيرها من المدد المسجلة في الدول المجاورة أو بلدان تمر بمرحلة انتقالية في هذه الحالة أن تتم دراسة واقع شبكة ما بين البنوك والعامل البشري، وطرائق التسيير . وبذلت في الآونة الأخيرة مساعي جدية للتقليل من مدة الانتظار التي تمضيها المؤسسات في انتظار تحويل أموالها . حيث وقعت شركة ما بين البنوك وشركة البريد السريع التابعة للوكالة الوطنية للنشر والإشهار على اتفاق يقضي بموجبه أن تنقل شركة البريد السريع بريد البنوك بحيث يمكن أن تقلص مدة استلام البريد إلى غاية يومين أو ثلاثة . وإذا تم فعلاً تجسيد هذا الاتفاق على أرض الواقع فإنه يسمح لا محالة من تحسين الخدمات المقدمة لزبائن البنوك ومن المتوقع أيضاً إقامة البريد الإلكتروني عن طريق شبكة داخلية ما بين البنوك في أفق سنة 2005 مما يساهم في التقليل من المدة التي يقضيها حالياً البريد لكي يصل إلى المرسل إليه، الذي يمكن أن يتراوح من ثلاثة أسابيع إلى شهرين.

من جهة أخرى، يعتبر استعمال الشيك وتطويره الدعامة الأساسية في عملية الإصلاح المصرفي، فمن المتوقع أن ينتقل استعمال النقود الورقية إلى حوالي 50% من مجمل الكتلة النقدية المتداولة في حين أنها لا تبلغ حالياً إلا 20% في أحسن الأحوال.

3.4. تسيير طلبات القروض

إن الهدف المعلن من إنجاز هذا المسح هو في طبيعة الحال قياس درجة البيروقراطية في المنظومة المصرفية الجزائرية، ونوعيتها الاتصال الذي تقوم به البنوك الجزائرية مع زبائنهم. وكان الهدف هو عزل الأسباب النظامية عن تلك المتعلقة بعمل البنوك بحداثة. في حزمة أولى من الأسئلة طلب من المؤسسات إعطاء تقدير أولي للوقت الذي تقضيه لجمع الوثائق الضرورية لملف طلب القرض سواء تعلق الأمر بقرض استثمار أو قرض استغلال . هذا الوقت يسمح بقياس درجة التشجيع الذي يمارسه محيط المؤسسة في مساعدتها على القيام بنشاط الاستثمار لإنتاج السلع والخدمات وتعتبر البنوك أحد الفاعلين الأساسيين في هذا المحيط . ويتمثل دور البنوك في إعلام زبائنهم بشكل جيد عن الكيفية المثلى لجمع الوثائق اللازمة في مدد معقولة.

1.3.4. الوقت المخصص لجمع وثائق ملف طلب القرض

تختلف المدة التي تقضيها المؤسسة لتجميع الوثائق اللازمة لملف طلب قرض الاستغلال من بنك إلى آخر . فهو يمتد من يوم إلى 180 يوما. وفي المتوسط يمضي متعامل حوالي 33 يوما من أجل تجميع ملف طلب قرض الاستغلال. هذا المتوسط يرتفع في حالة إذا كانت المؤسسة موطنة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (44 يوما) وينخفض إذا كانت تفتح حسابا لدى بنك التنمية المحلية أو بنك آل خليفة (28 يوما). غير أن نتيجة البنك الأخير لا يمكن أن يعتد بها بالنظر إلى ضعف تمثيله في العينة . وعند تشتيت المتوسط نتحصل على النتائج التالية المتعلقة بالمدة المخصصة لتجميع وثائق ملف طلب القرض.

- 46% من أصل 465 مؤسسة أجابت عن السؤال صرحت أنها تمضي أقل من 15 يوما في تجميع الوثائق الضرورية؛
- 45 يوما و أكثر بقليل من شهرين بالنسبة لـ 20% و 13% من المؤسسات التي أجابت عن السؤال على التوالي؛
- 79% من الحالات تمضي أكثر من 40 يوما لتجميع وثائق الملف.

تمضي المؤسسات الخاصة 36 يوما في المتوسط لتجميع الوثائق المطلوبة في حين أن المؤسسات العمومية تمضي 29 يوما. هذا الاختلاف المقدر بحوالي أسبوع يمكن تفسيره بوجود مؤسسات خاصة جديدة ذات حجم صغير لا تملك المصالح المختصة في مثل هذه العمليات. وبإطلاعنا على ملف القروض المطلوب من قبل البنوك يتضح أن المتعاملين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمضون وقتا أطول في تجميع وثائق ملف طلبات قروضهم.

من المنطقي أن تكون المدة المخصصة لتجميع وثائق ملف طلب قرض الاستثمار أطول من تلك المخصصة لملف قرض الاستغلال، حيث تبلغ المدة المتوسطة 50 يوما. ونشير هنا إلى أن الاختلاف في هذه المرحلة كبير جدا. والمدة الأطول بين البنوك هي للمتعاملين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (61 يوما)، في حين أن زبائن بنك التنمية المحلية يقضون 42 يوما لتجميع وثائق قرض الاستثمار، أي 20 يوما أقل من البنك الأول . في حين أنه لدى البنك الوطني الجزائري يلزم 45 يوما وكذا بنك الجزائر الخارجي. أما بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فيتطلب ذلك 54 يوما.

2.3.4. مدة الإجابة

من أجل معرفة مدة رد فعل البنوك على الطلبات المقدمة لمصالحها، طلبنا من المؤسسات تقدير المدة التي انتظروها حتى يتحصلوا على ردود على طلباتهم . وفي المتوسط يجب انتظار 3 أشهر من أجل تلقي الردود (86 يوما). وعند تشتيت المتوسط نحصل على النتائج التالية :

أكثر من 57% من المؤسسات عليها أن تنتظر أكثر من شهر من أجل الحصول على رد؛

- 42% من المؤسسات عليها أن تنتظر أكثر من شهرين لتلقي الرد، في حين أن 24% منها عليها أن تتحلى بالصبر بفعل أنها تفضل الانتظار 3 أشهر كاملة؛
 - وفي الأخير، فإن 21% من المؤسسات عليها أن تنتظر 4 أشهر لتلقي رد من لدن البنك الذي تتعامل معه.
- احتل القرض الشعبي الجزائري المرتبة الأولى في المدة الأطول للرد، حيث يمضي 107 يوما لإرسال الردود، متبوعا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بحوالي 92 يوما. حين أن البنك الأسرع في الإجابة على طلبات القروض هو بنك الجزائر الخارجي بـ 71 يوما أي أقل بـ 22 يوما من المتوسط . هذه الكفاءة المسجلة على مستوى هذا البنك يمكن أن تجد تفسيراً لها بفعل تواجد مؤسسة عملاقة كسوناطراك ضمن زبائنه مما يخلق نوعا من الديناميكية لدى معالجة ملفات طلبات القروض.
- و لا يظهر جليا الاختلاف بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هذا المجال بفعل ضعف طلبات القروض المقدمة للبنوك الخاصة حيث لم تتعد 23 طلبا من أصل 435 طلبا قدم للبنوك ككل، بما فيها 6 طلبات قدمت لبنك البركة، و 12 طلبا قدم لبنك آل خليفة.
- ويظهر التمييز واضحا فيما يخص مدة الرد في حالة إذ كانت المؤسسة عمومية أو خاصة . ففي المتوسط تنتظر المؤسسات العمومية 67,7 يوما للحصول على رد . في حين أن المؤسسة الخاصة تنتظر في المتوسط 102,5 يوما، أي حوالي 52% أطول من المدة التي تقضيها المؤسسات العمومية في انتظار الرد (حوالي 5 أسابيع أطول). وفي مثل هذا المستوى من التحليل لا يمكننا الجزم بأسباب هذا التمييز.
- يجب انتظار حوالي 133 يوما للحصول على رد على طلب قرض الاستثمار، أي حوالي 44 يوما أطول من الرد على قرض الاستغلال ويلاحظ أن المدة تتغير كثيرا . فـ 27% فقط من المؤسسات التي أجابت عن السؤال تنتظر شهرا واحدا للحصول على رد . في حين أن 40% من هذه المؤسسات عليها انتظار 4 أشهر كاملة للحصول على رد من قبل البنك. في حين أن 20% من المؤسسات تنتظر 6 أشهر كاملة للحصول على الرد من قبل البنوك.
- تختلف مدة الرد من بنك إلى آخر . فهو محصور في المجال من 99 يوما إلى 166 يوما، إذا اعتبرنا أن البنوك العمومية الخاصة تتلقى معظم طلبات قروض الاستثمار . ويبدو أن بنك الجزائر الخارجي هو الذي يحتل الصدارة فيما يخص أقصر مدة للرد على طلبات القروض الموجهة إليه، من أجل نفس الأسباب التي ذكرناها آنفا فيما يخص قروض الاستغلال . ويقوم القرض الشعبي الجزائري بنفس العملية في 9 أسابيع، في حين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالرد على طلبات القروض في مدة 148,5 يوما، في حين أن بنك التنمية المحلية يقوم بالرد على الطلبات في 115 يوما.
- يظهر توزيع معالجة طلبات القروض بين البنوك العمومية والخاصة فرقا كبيرا في الكفاءة لصالح البنوك الخاصة التي لا تقضي إلا 70 يوما للرد على طلبات القروض، في حين أن البنوك العمومية بعد 137 يوما أي حوالي الضعف.
- يمكن أن يكون لظاهرة التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة إذا اعتمدنا على المدة الزمنية الكلية . فالمؤسسة الخاصة عليها انتظار خمسة أشهر قبل الحصول على رد من قبل البنك في مقابل ثلاثة أشهر وثمانية أيام بالنسبة للمؤسسة العمومية، ويعتبر هذا الفارق كبيرا جدا . فمن لحظة اعداد الوثائق إلى غاية تلقي الرد النهائي من قبل البنك يمكن أن يؤدي إلى تخلي المستثمر عن مشروعه.

3.3.4. المدة المتراكمة

عند القيام بعملية لتراكم المدد، نستطيع الحصول على فكرة عامة حول الوقت المستغرق من قبل المؤسسة من أجل تلقي الرد على طلب القرض انطلاقا من اللحظة التي تبدأ فيها تجميع الوثائق المطلوبة من قبل البنك . وعليه يلزم أربعة أشهر، في المتوسط لمعرفة الرد على طلب قرض الاستغلال وحوالي ستة أشهر بالنسبة لقرض الاستثمار.

فقط 15% من المؤسسات المتسجوية صرحت بأنها تلقت الرد على طلبات قرض الاستغلال من قبل البنك في مدة تقل عن شهر، وترتفع هذه المدة إلى حوالي شهرين في حالة 60% المؤسسات المستجوبة، وإلى ثلاثة أشهر بالنسبة لـ 47% من المؤسسات. في حين تبقى 20% من المؤسسات، وهي نسبة غير هينة تنتظر الرد على طلبات القرض لأكثر من ستة أشهر.

فيما يخص طلبات قروض الاستثمار، تنقسم مدة انتظار تلقي الرد بالشكل التالي :

- 6% من المؤسسات تنتظر أقل من شهر واحد ؛
- حوالي 80% من المؤسسات تنتظر شهرين؛
- 67% من المؤسسات تنتظر ثلاثة أشهر؛
- 36% من المؤسسات تنتظر ستة أشهر؛
- 22,5% من المؤسسات تنتظر أكثر من ثمانية أشهر.

وحسب العينة المسوحة، تبين أن القرض الشعبي الجزائري هو البنك الأكثر بطئا في الرد على طلبات الزبائن بمعدل أربعة أشهر بالنسبة لقرض الاستغلال وسبعة أشهر بالنسبة لقرض الاستثمار . في حين أن أقصر مدة سجلت على مستوى بنك الجزائر الخارجي بـ 100 يوم بالنسبة لقرض الاستغلال و 150 يوم بالنسبة لقرض الاستثمار. ويظهر من هذه الأرقام مدى الاختلاف الكبير بين البنكين وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن سياسة القرض المتبعة من قبل كل بنك لشرح مثل هذه الفوارق. تحيلنا هذه النتائج أيضا، حول المدة اللازمة لتمويل شراء البضائع والخدمات في حالة الرد بالإيجاب . وبالتالي فإن معرفة المدة التي تستغرقها تنفيذ عملية استيراد مثلا مموله بخط قرض يتطلب معرفة المدة التي يتطلبها تحرير القرض، وإجراءات الاستيراد، وعملية تحويل الأموال . أما في حالة الاستثمار، فيعتبر الأمر أعقد بكثير، خاصة إذا علمنا المدة الطويلة التي يستغرقها الرد على طلبات القروض لتمويل مثل هذه العمليات . وبالتالي تصبح هذه المؤشرات أساسية عند اتخاذ قرار الاستثمار، بالإضافة إلى المتغيرات المرتبطة بإمكانات التمويل الذاتي، ومساهمة البنك، وفترة الاسترداد . وغني عن القول، أنه أمام كل هذه العراقيل الموضوعية وغير الموضوعية، يصبح المستثمرون المحتملون وكذا المؤسسات الخاصة في وضعية تدفعهم دفعا نحو القيام بعمليات في إطار الاقتصاد غير الرسمي حيث لا يحتاج إلى حجم استثمارات كبير ويتميز بقصر مدة الاسترداد.

4.4. درجة لجوء المؤسسات إلى التمويل البنكي

تبلغ درجة اللجوء إلى التمويل البنكي في العينة المسوحة 47% بالنسبة لقروض الاستغلال و 46% بالنسبة لقروض الاستثمار. أما نسبة التمويل الخارجي فتبلغ 35% بالنسبة لنشاط الاستغلال و 43% بالنسبة لنشاط الاستثمار.

لا يمثل قرض الاستغلال إلا حوالي 24,5% من مجمل التمويل، إذا أخذنا بعين الاعتبار إلا المؤسسات التي صرحت بعدد موظفيها. كما أن 27% المؤسسات قالت أنها لا تلجأ إلى هذا النوع من القروض وفي الواقع، فإن نسبة 5% من المؤسسات تصرح بأنه يلجأ إلى هذا النوع من التمويل في مجال من 1 إلى 10%. ومن جهة أخرى، صرحت 49% من المؤسسات التي أجابت عن السؤال، أنها تستعمل قروض الاستغلال في حدود 10%. و فقط 16% من هذه المؤسسات صرحت أن قروض الاستغلال تدخل بنسبة 50% من مجمل تمويل هذا النشاط.

يلاحظ أن حجم المؤسسة يلعب دورا أساسيا في قرار اللجوء إلى التمويل المصرفي . فكلما كانت المؤسسة كبيرة، كلما كان ذلك مدعاة إلى أن تطلب المزيد من القروض . وبصفة متناقضة، فقد لوحظ أن المؤسسات التي توظف ما بين واحد إلى 10 عمال تطلب القروض أكثر من المؤسسات التي توظف ما بين 10 إلى 100 مستخدم. و لا يتغير الاتجاه العام إلا عند المرور إلى حجم أكبر مباشرة . ويمكن أن نجد تفسيراً لهذا النتيجة المتناقضة أن المؤسسات التي توظف ما بين 01 إلى 10 مستخدمين عادة ما

تنشط في قطاع الخدمات وخاصة تلك المتعلقة بعمليات الائتمان . و من المحتمل أن تكون ملاءة هذه المؤسسات من وجهة نظر بنكية أحسن بكثير من غيرها من المؤسسات، وبالتالي فإن حصولها على القروض يكون أسهل. يبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر هشاشة في المحيط المصرفي الجزائري . ويعبر هذا عن نتيجة متناقضة بين الإيجابي تقبلها السلطات العمومية لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات والواقع الذي يقول غير ذلك . مع العلم أن البنوك باستطاعتها أن ترافق هذا النوع من المؤسسات خاصة إذا علمنا أنها لا تتطلب كثيرا من الأموال خاصة فيما يخص الاستثمار، وبالتالي فإن عملية متابعة القروض تبدو أكثر سهولة من غيرها من القروض الممنوحة. وإذا قمنا بتحليل المؤسسات التي طلبت قروضا حسب الملكية القانونية، نلاحظ أن المؤسسات العمومية هي التي كانت أكثر طلبا للتمويلات المصرفية من المؤسسات الخاصة . فنسبة 38,5% من نشاط الاستغلال للمؤسسات العمومية ممول من قبل البنوك وتبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة لنشاط الاستثمار . أما المؤسسات الخاصة فكانت النسبة 32% و 41% على التوالي . وتعتبر هذه النتائج عن نفس التقسيم على المستوى الكلي بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام وتلك الموجهة للقطاع الخاص . ويصبح من الصعب التحدث عن أثر الإزاحة بالنسبة للقطاع الخاص. وتصبح نسبة عدم اللجوء إلى التمويل البنكي أكبر إذا قمنا بإدماج حالات عدم الإجابة على أنها حالات عدم اللجوء إلى التمويل البنكي. وفي هذه الحالة، فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي لا يتدخل إلا في حدود 25% في نشاط الاستغلال، و 30% من نشاط الاستثمار عبر هذه الأرقام عن ضعف اختراق الوساطة المصرفية للاقتصاد الجزائري . وبممكننا والحال هذه أن نطرح بعض الفرضيات لفهم هذا الضعف المسجل على مستوى الوساطة المصرفية . حيث تبقى هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد من أقوى الفرضيات لتفسير هذا الضعف . فمن البديهي أن المؤسسات التي لا تصرح برقم أعمالها أو أنها تقوم بالتصريح بجزء فقط من أعمالها، تعمل ما في وسعها لتفادي اللجوء إلى التمويل البنكي، لأنه يشكل أداة رقابة قبلية على نشاط المؤسسة . كما أن معظم المؤسسات الخاصة، ذات طبيعة عائلية وبالتالي فإن اللجوء إلى التمويل المصرفي يبقى في حدود ضيقة، نظرا لتفضيل الادخار العائلي عن غيره من الادخارات . وتعمل البيروقراطية التي تميز عمل البنوك على تنفير عدد كبير من المؤسسات إلى اللجوء إلى خدمات البنوك. كما أن غياب سوق لرؤوس الأموال بما يحمله من مفهوم للمخاطر يعتبر كأحد العلامات الفارقة لسوق رؤوس الأموال في الجزائر. حيث أن معظم البنوك الجزائرية لا تملك تقاليد تمويل المشاريع ذات المخاطر وتفضل بالتالي التوجه نحو تمويل النشاطات المدرة للأرباح والخالية من المخاطر.

1.4.4. التمييز

اعتمدنا لتحديد درجة التمييز على معيارين اثنين : الشكل لقانوني وطبيعة النشاط . وتؤكد الإجابات على هذا التساؤل الاتجاه العام الذي تتخذه البنوك حين يتعلق الأمر بعلاقتها مع المؤسسات إذا كانت عمومية أو خاصة، أو إذا كانت المؤسسة تعمل في ميدان الصناعة أو الخدمات أو التجارة . وتعتبر العلامة التجارية للبنك ودرجة الثقة التي تمنحها المؤسسات للبنوك التي تتعامل معها تعتبر مؤشرات جيدة عن مستوى الحوكمة على مستوى هذه البنوك . ونستطيع قياس درجة رضا الزبائن سواء تعلق الأمر بعلاقة مباشرة بين الزبائن والبنك.

ويظهر أن الإحساس بالتمييز عند منح القروض يظهر بقوة في العينة المسوحة . فمن أصل 679 مؤسسة أجابت عن السؤال، 372 منها تعتقد بأنه ثمة تمييز بين عند منح القروض أي حوالي 55%. واستطاعت 349 مؤسسة تحديد معايير هذا التمييز. 36,1% منها تعتقد أن التمييز يتم على أساس الشكل القانوني . هذه النتائج تحيلنا على النقاش الدائر حول ماهية التمييز الذي يمارس تجاه المؤسسات في الجزائر . فمؤسسات القطاع العام تعتقد أنه هنالك نية مبيتة من أجل التخلص منها وحلها بكل بساطة. أما المؤسسات الخاصة فلا زالت تتهم البنوك العمومية بممارسات بيروقراطية وبتصرفات ريعية.

وتعتقد 63% المؤسسات المسوَّحة، أن السبب في التمييز الذي لحق بها، مرده أساساً إلى إندتمائها إلى القطاع الخاص، أو أنها تنتمي إلى قطاع البناء (72%)، أو في قطاع الخدمات (60%). وحتى المؤسسات العمومية لم تسلم من عملية التمييز وإن كانت بطريقة أقل من تلك الممارسة على المؤسسات الخاصة . فـ52% من هذه المؤسسات تعتقد أنه مورس عليها نوع من التمييز بشكل أو بآخر . وتفدينا النتائج التفصيلية أن زبائن بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري (61%) هم الذين يعانون أكثر من غيرهم من التمييز وإن كان هذا لا يعفي البنوك العمومية الأخرى من هذا السلوك . ولم تسلم من هذه الميزة إى بنك آل خليفة (44,4% نعم و55,6% لا). وتبقى هذه الإجابة تحتاج إلى تأكيد بالنظر إلى العدد القليل من الإجابات التي خصت هذا البنك.

عند تحليل النتائج، يظهر أن قطاع الخدمات والأشغال العمومية هما اللذان تقع عليهما ممارسات التمييز أكثر من غيرهما . وتبلغ نسبة التمييز 62,7% و72% على التوالي مقابل نسبة متوسطة 55%. وبخلاف الفكرة التي تقول أن قطاع الصناعة هو الذي يمارس عليه التمييز أكثر من غيره، فإن النتائج المتحصل عليها تثبت عكس ذلك . وإن كان هذا النوع من الصناعات لا يزال يعاني من آثار اقتصاد المديونية، وبالتالي فإن ملاءة هذا القطاع تبقى هشّة في أعين المصرفيين.

تعبّر النتائج المتوصل إليها من خلال هذا المسح الميداني أن مستوى الخدمات المقدمة من قبل البنوك لزبائنهم لم يرق إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بدور الوساطة الفعلية بين المدّخرين وطالبي الأموال عن طريق تقديم القروض للمؤسسات التي تؤدّ الاستثمار وخلق مناصب الشغل وبالتالي يساهم في الرّفْع من نسبة النمو.

الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة تقديم لمحة موجزة عن أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف لتعزيز فعالية ساطة من خلال ما يحققه من خفض التكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة . كما عرجنا على ظروف انتقال المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تبيان الأشكال التي كانت تسير بها هذه المنظومة، كيف تم استبعاد النموذج القديم ليحل محله نموذج منفتح يتمثل أساساً في قانون النقد والقرض . و من بعد ذلك تم استعراض واقع الإصلاحات الاقتصادية وآفاقها من خلال التطرق إلى عمليات التطهير المالي المتتالية التي استفادت منها البنوك، وأثر ذلك على مردوديتها و نوعية الخدمات المقدمة. لنصل في الأخير إلى استعراض نتائج المسح الميداني حول العلاقة بين المؤسسة والبنك.

مرّت عملية إعادة الهيكلة المالية للبنوك والمؤسسات العمومية على مرحلتين، حيث جرت المرحلة الأولى ما بين 1991-94 أما المرحلة الثانية فجرت بين 1995-98 بلغت التكلفة الإجمالية لهذا العملية، بما فيها إعادة رسملة البنوك العمومية حوالى 840 مليار دينار. واتضح أنه لا يوجد نظام مصرفي يعتمد على البنوك العمومية كعمود فقري دون أن يؤدي ذلك إلى تحملها خسائر معتبرة أو مساهمتها بشكل جدي في التنمية الاقتصادية . وبالتالي للخروج من هذه الحلقة المفرغة (تطهير مالي-قروض غير مضمونة)، يجب القيام بخطوات شجاعة تتمثل أساساً فيما يلي :

- يجب مصاحبة إصلاح المنظومة المصرفية بمجهود معزز لإعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية لإعادة تخصيص الموارد لصالح الاستثمارات الإنتاجية والسماح بظهور مؤسسات خاصة ديناميكية؛
- على النظام المصرفي الجزائري أن يشهد هيكلة عملية جذرية من أجل استعادة الملاءة على أساس قاعدة دائمة؛
- يساهم تعزيز الحوكمة داخل البنوك العمومية الجزائرية، وتحيين المعلومات حول النجاعة المالية بالتطابق مع معايير المعلومات المتعلقة بالبورصة، في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة؛
- تدعيم دور سلطة المراقبة من أجل حماية ملاءة النظام المصرفي وخاصة في ظل الوجود المتزايد للبنوك الخاصة.

وعن نتائج المسح الميداني الذي هدف إلى سبر العلاقة بين المؤسسة والبنك، فأتضح أن البون لا يزال شاسعاً بين ما هو موجود و بين ما يجب أن يكون . فغالبية المؤسسات تشكو من عدم قدرتها الحصول على القروض، كما أن ثقل الإجراءات الإدارية المتمثلة في تكوين طلب القرض والمدة اللازمة لتجميعه، وكذا المدة التي ينتظرها صاحب المشروع للحصول على رد من قبل البنك الذي يتعامل معه، كلها مؤشرات تدلنا على مدى تفشي البيروقراطية لدى معالجة طلبات القروض. وتحيلنا هذه النتائج إلى معرفة درجة تأثير المحيط على عزيمة المستثمرين في إكمال مشاريعهم الاستثمارية لإنتاج البضائع والخدمات . وبالتالي التفكير جدياً في كيفية التخلص من هذه العوائق التي تشكل حواجز في وجه المستثمر الذي هو وحده القادر على تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق فعل الاستثمار.

المراجع

باللغة العربية

1. ناجي التوني (2003). الإصلاح المصرفي، سلسلة حصر التنمية، رقم 17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
2. كريم جودي وكمال رضوان ياسين بادسي (1996). السياسة النقدية في الجزائر، في السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
3. سوزان كرين وآخرون (2003). "التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

باللغة الأجنبية

4. Banque Mondiale. (2003) « STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE: Soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale », Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, D.C.
5. International Monetary Fund .(2004), Algeria : Financial Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics : Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision, IMF Country Report No04/138, Washington, D.C.
6. Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin, 1992, "Financial Repression and Economic Growth," *Journal of Development Economics*, Vol. 39 (MONTH),pp [5-30]
7. Levine, Ross, 1997, "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda," *Journal of Economic Literature*, Vol. 35, No. 2, pp. [688-726].